

Document:	EB 2022/135/R.19/Add.1
Agenda	11(b)(i)(b)
Date:	06 April 2022
Distribution:	Public
Original:	English

A



تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق
على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
لمملكة إسواتيني

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Indran A. Naidoo

مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: +39 06 5459 2274
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Kouessi Maximin Kodjo

موظف التقييم الرئيسي
رقم الهاتف: +39 06 5459 2249
البريد الإلكتروني: m.kodjo@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة
روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للاستعراض

أولا - تعليقات عامة

- 1- أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق التقييم الأول للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لمملكة إسواتيني وشمل الفترة من عام 2000 إلى عام 2021.
- 2- وكانت الشراكة بين الصندوق وحكومة إسواتيني خلال هذه الفترة ببناءً وحقت نتائج إيجابية ملموسة. وساهمت الاستراتيجيات والبرامج التي دعمها الصندوق في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية الداعمة للمنتجين الريفيين أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد عالجت مجموعة واسعة من تحديات التنمية واعتمدت مجموعة متنوعة من نماذج التدخل. وشملت هذه النماذج: دعم سلاسل القيمة الصناعية والمحلية؛ والاستثمار في مخططات الري وإدارة المياه على النطاقين الكبير والصغير على حد سواء؛ ووضع الأساس لنظام وطني للتمويل الريفي؛ وتزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بإمكانية الوصول إلى المنتجات المالية المناسبة لاحتياجاتهم.
- 3- وعلى وجه الخصوص، عالجت استراتيجيات الصندوق لإسواتيني على نحو مناسب التحديات الرئيسية التي تواجه المنتجين الريفيين الفقراء، وساهم البرنامج القطري في تحقيق إنجازات رئيسية مثل تطوير قطاع تمويل ريفي شامل على الصعيد الوطني، ومشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مجموعة متنوعة من سلاسل القيمة وتعزيز التنمية المجتمعية التشاركية.
- 4- ولكن لم تعالج على نحو كاف القيود الأساسية على تحقيق سبل عيش مستدامة والحد بشكل كبير من الفقر الريفي. ولم يقم الصندوق إلا بمحاولات محدودة لتعزيز اعتماد المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة على أنفسهم. ولم ينجح كذلك في إسماع صوت المنتجين بشكل أكبر في منصات ابتكار سلاسل القيمة؛ أو في إنشاء رابطات فعالة لمستخدمي المياه؛ أو الترويج لتهج أكثر تمكينية لتنمية القدرات؛ أو تقليل اعتماد أصحاب الحيازات الصغيرة على المدخلات المستوردة. كما لم يتم التطرق إلا قليلاً إلى تيسير حصول الشباب والنساء على الأراضي في وقت إجراء تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري.
- 5- ومن وجهة نظر تصميم المشروع وتنفيذه، تمثلت أكثر تحديات التنفيذ شيوعاً في محدودية القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم والتوريد؛ وعدم كفاية دعم الإشراف في بعض الأحيان؛ وأوجه القصور في تنمية القدرات، الأمر الذي قوض الاستدامة المؤسسية والتقنية الطويلة الأجل للاستثمارات الكبرى.
- 6- وقدم تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري أربع توصيات قُبلت جميعها. وتمثلت هذه التوصيات في أنه: (1) ينبغي على الصندوق أن يعالج، من خلال استراتيجيته وبرنامجها في إسواتيني، القيود الأساسية التي تمنع المنتجين الريفيين أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والشباب، من تحقيق سبل عيش أكثر استدامة. وتشمل أبرز القضايا الحصول على الأراضي، والاعتماد على المدخلات المستوردة لأغراض الزراعة والثروة الحيوانية، وتعزيز منظمات المنتجين وتمكينها في مجالي الزراعة المروية والبعليّة على حد سواء؛ (2) ينبغي على الصندوق أن يشارك، على الأقل في دور الترويج والاستشارة، في التصدي للتهديدات الناشئة لسبل عيش المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين توجد ممتلكاتهم في منطقة تطوير المشروع الخاصة بمشروع الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوثو - المرحلة الأولى من أجل تجنب انهيار مخطط الري وسبل عيش من يعتمدون عليه؛ (3) ينبغي على الصندوق وحكومة إسواتيني تحديد ترتيبات التنفيذ الأكثر كفاءة وفعالية لمبادراتهما المشتركة، وسيسمح ذلك للمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة بتحقيق أقصى استفادة ممكنة. وتمثل المشروعات الجارية حالياً فرصة للمساهمة في تطوير نموذج كفوء وفعال للتعاون بين المنظمات على المستوى الحكومي، والمؤسسات شبه الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين؛ (4) ينبغي أن تعتبر نظم رصد وتقييم المشروع ووحدات التوريد ركائز أساسية لإدارة المشروع وأن تكون مزودة بعدد كاف من الموظفين والقدرات كي تتمكن من الأداء بطريقة فعالة وكفؤة. ويجب أن تراعي نظم الرصد والتقييم في المشروع تضمين مؤشرات تساهم في قواعد البيانات

الخاصة بالحكومة.

7- ويتمشى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للفترة 2022-2027، والذي يحدد هدفين استراتيجيين والموضوعات الشاملة للشباب، والمنظور الجنساني، وتغير المناخ، والتغذية، بصورة كاملة مع استراتيجيات الحكومة والصندوق، كما أنه يعزز نموذج التعاون القائم بين الصندوق وإسواتيني. واعتمد خلال قيامه بذلك إلى حد ما أيضا على توصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري والدروس التي حددها التقييم. ويسترشد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بدراسة خلفية شاملة لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، والتي تحدد التوجه الاستراتيجي فيما يخص القضايا الاجتماعية والبيئية وقضايا تغير المناخ في إسواتيني لفترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

ثانيا - تعليقات محددة

8- يقر مكتب التقييم المستقل بأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد يتناول على نطاق واسع بعض النقاط الرئيسية في التوصيات. وتتعلق هذه النقاط بما يلي: (أ) المشاركة مع الشباب والنساء ومعالجة حصول النساء على الأراضي؛ (ب) ضمان أن تشكل نظم الرصد والتقييم والتوريد ركائز أساسية لتصميم المشروع. غير أنه من ضمن مجالات حوار السياسات، لا يتناول برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بشكل صريح إلا الاستعاضة عن الواردات. وعلى الرغم من أهمية ذلك، فإنه لا يكفي لتحقيق نتائج هامة خلال الفترة الزمنية التي يغطيها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ولم يذكر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أيضا التوصية 2 المتعلقة بدور الصندوق في تحديد الحلول لتعزيز استدامة استثمارات مخطط الإنتاج المروي لقصب السكر.

9- **الشباب والنساء.** فيما يتعلق بالتوصية الأولى، يحدد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية النساء والشباب باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين المستهدفين، حيث تمثل كل مجموعة ما لا يقل عن 40 في المائة من المجموعة المستهدفة من قبل التدخلات التي يدعمها الصندوق. ومع ذلك، كما أشار تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، فإنه من أجل تحقيق تغيير حقيقي في دور النساء كصانعات قرار، أو على الأقل كمساهمات في صنع القرار (في أسرهن المعيشية و/أو مجتمعاتهن المحلية و/أو مجموعتهن)، على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إدراج هذا الجانب صراحة في نظرية التغيير. وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على الإدماج الفعال للشباب في سلاسل القيمة. وفي هذا الصدد، يتوخى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تقديم دعم مفصل خصيصا للاحتياجات المحددة للشابات والشبان من مختلف الأعمار، بما في ذلك التدريب والتوجيه وتيسير الوصول إلى الموارد والتمويل بهدف إيجاد فرص عمل لائقة ومستدامة.

10- **نظم الرصد والتقييم.** يقر مكتب التقييم المستقل بالتركيز الذي سلطه برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تصميم نظم فعالة للرصد والتقييم وتنفيذها، بما في ذلك وضع خطوط أساس سابقة لتدخلات المشروع، واستقصاءات المستفيدين، واتفاق جميع الشركاء المنفذين على المؤشرات والأهداف. وتعالج هذه التدابير أحد أوجه الضعف الرئيسية التي وجدها تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري على صعيد الرصد والتقييم. ومن المقرر أيضا استخدام الأدوات الجغرافية المكانية والنظم الرقمية بالإضافة إلى الطرق التقليدية للرصد والتقييم. ويكرر مكتب التقييم المستقل التأكيد على الحاجة إلى ضمان تنفيذ جميعها بشكل فعال للسماح بتحديد الدروس المستفادة في الوقت المناسب. وعلى هذا النحو، يمكن إدراج مؤشرات التقدم ذات الصلة في إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

11- **نظم التوريد.** يحدد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التوريد الائتماني على أنه يمثل مخاطر كبيرة ويتوخى مجموعة من التدابير التخفيفية لبناء القدرات من خلال المساعدة التقنية عن بُعد أو داخل البلد والتدريب على التوريد في المشروعات. وسيستلزم ذلك: إدماج برنامج بناء القدرات BUILD PROC (الذي قام الصندوق بتطويره بالاشتراك مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية) كأداة

استراتيجية لبناء القدرة على التوريد داخل البلد؛ وإدراج المشروعات التي يمولها الصندوق في نظام مرفق تتبع عدم الاعتراض في الصندوق وأداة رصد العقود لتحسين جودة عمليات التوريد وإدارة العقود، على التوالي.

12- **التحديات المتعلقة بالإنتاج الموجه نحو التصدير ومخطط الري.** يقر مكتب التقييم المستقل أيضاً أن دراسة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي توضح كيف أن الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي يُعتبران من عواقب تدني الإنتاجية وشدة اعتماد الاقتصاد على الواردات، الأمر الذي يجعله معرضاً للصدمات الخارجية. وتحدد دراسة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي آثار ارتفاع أسعار الواردات على الفقر الريفي وما ينتج عنه من مستويات مأساوية من انعدام الأمن الغذائي؛ وتلاحظ أن الحكومة تبدو منفتحة على التطرق إلى الاستعاضة عن الواردات. ومع ذلك، لا يزال نهج الصندوق يعطي الأفضلية للإنتاج الموجه نحو التصدير بشكل حصري تقريباً على الرغم من أوجه القصور التي ينطوي عليها هذا النموذج كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر الريفي في إسواتيني. وعلاوة على ذلك، يؤكد مكتب التقييم المستقل على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الصندوق، دعماً للحكومة، في معالجة التحديات على صعيد الاستدامة التي تواجه المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة العاملين في منطقة مشروع الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوثو - المرحلة الأولى.

ثالثاً - ملاحظات ختامية

13- يقدر مكتب التقييم المستقل استناداً لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لإسواتيني إلى حد ما إلى نتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري وتطرقه إلى التوصيات الرئيسية للتقييم على النحو الوارد أعلاه. ويشدد مكتب التقييم المستقل على أهمية التصدي بشكل مباشر، من خلال تدخلات الصندوق، إلى القيود الرئيسية التي تمنع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من تحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك الاستعاضة عن الواردات. ومع ذلك، يستمر النهج المقترح في التركيز بصورة شبه حصرية على الإنتاج الموجه للتصدير على الرغم من محدوديته كوسيلة للتخفيف من الفقر الريفي في البلاد. ويستحق ذلك المزيد من الاهتمام من قبل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وأخيراً، يؤكد مكتب التقييم المستقل على أهمية التحليل الشامل لمزايا مختلف نماذج التنفيذ وعيوبها، مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق أقصى قدر من النتائج الإيجابية لصالح السكان المستهدفين.